

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 43 @ وَبِمَا أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ السَّيِّئَةُ سُردَتْ شَرْحًا نَظِيرَةً
لِلْمَادَّةِ (653) فَكَانَ مِنَ الْمُتَنَاسِبِ أَنْ تُورَدَ مَتْنًا عَقِبَ
الْمَادَّةِ (697) . وَلَيْسَ كُنْ مَعْلُومًا كَمَا أَنْ حَوَالَةَ الدَّيْنِ
مُؤْجَّزَةً بِالْمُدَّةِ السَّيِّئَةِ كَانَ الدَّيْنُ مُؤْجَّزًا بِهَا كَانَ صَحِيحَةً
فَحَوَالَتُهُ بِمُدَّةٍ أَزِيدَ أَوْ أَنْقَصَ صَحِيحَةً أَيْضًا (الْهِنْدِيَّةُ
فِي الْمَحَلِّ الْمَمْرُورِ) وَالْحُكْمُ فِي الْكَفَالَةِ أَيْضًا هَكَذَا ,
أُظْهِرَ الْمَادَّةِ (654) . وَكَمَا أَنْ حَوَالَةَ الدَّيْنِ الْمُعْجَلِ
جَائِزَةٌ فَحَوَالَتُهُ مُؤْجَّزًا جَائِزَةً أَيْضًا , مَثَلًا لَوْ أَحَالَ شَخْصٌ
دَيْنَهُ النَّاشِئَ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ عَلَى آخَرَ مُؤْجَّزًا لِمُدَّةٍ سَنَةٍ
وَاحِدَةٍ يَصِحُّ , وَيَكُونُ الْأَجَلُ بِحَقِّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُعْتَبَرًا ,
وَلَكِنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِذَا عَادَ الدَّيْنُ إِلَى الْمُحِيلِ لِسَبَبٍ
وَفَاةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُفْلَسًا بِنَاءً عَلَى التَّفْصِيلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي
شَرْحِ الْمَادَّةِ (69) يَعُودُ بِصِفَتِهِ الْأُولَى (مُعْجَّزًا) , إِنْ
إِحَالَةُ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ دَيْنَ الصَّبِيِّ الْمُعْجَلِ مُؤْجَّزًا غَيْرُ
صَحِيحَةٍ أُظْهِرَ الْمَادَّةِ (58) . وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الدَّيْنُ
نَاشِئًا عَنْ عَقْدِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ فَلِإِحَالَتِهِ مُؤْجَّزًا تَجُوزُ عِنْدَ
الشَّيْخَيْنِ , رَاجِعُ شَرْحِ الْمَادَّةِ (685) . وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ
بِالْأَجَلِ فِي الْحَوَالَةِ لَازِمًا كَمَا هِيَ فِي الْكَفَالَةِ فَجَهَالَتُهُ
جَهَالَةٌ يَسِيرَةٌ جَائِزَةٌ أَيْضًا (رَدُّ الْمُخْتَارِ) , رَاجِعُ شَرْحِ
الْمَادَّةِ (625) . تَأْجِيلُ عَقْدِ الْحَوَالَةِ - يُسْتَفَادُ مِنْ
التَّفْصِيلَاتِ الْآتِيَةِ أَنْ تَأْجِيلَ عَقْدِ الْحَوَالَةِ غَيْرُ جَائِزٍ بَلْ
الصَّحِيحُ كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا هُوَ تَأْجِيلُ الْمُحَالِ بِهِ فِي عَقْدِ
الْحَوَالَةِ . وَلَوْ كَانَ الْمُحَالُ بِهِ قَرْضًا (التَّنْوِيرُ وَالذُّرُورُ
الْمُخْتَارُ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 698) : لَيْسَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ
أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ قَبْلَ أَدَاءِ الدَّيْنِ . وَإِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ
فَلَا نَسَمًا يَرْجِعُ بِالْمُحَالِ بِهِ يَعْنِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُحِيلِ
الْجِنْسَ الَّذِي أَجَّلَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ , وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

بِإِلْهِ مُؤَدِّي ، مَثَلًا لَوْ أُحْيِلَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فِضَّةٌ وَأَعْطِيَ ذَهَبًا
 يَأْخُذُ فِضَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالذَّهَبِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
 أَدَّى أَمْرًا وَلَا وَاشْتَِاءَ أُخَرَ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أُحْيِلَتْ . لَا
 يَحِقُّ لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُحْيِلِ قَبْلَ أَدَاءِ الدَّيْنِ
 إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ حَتَّى لَوْ أَنَّ شَخْصًا بَعْدَ أَنْ قَبِلَ مِنْ آخِرٍ عَلَى
 نَفْسِهِ حَوَالَةَ مُؤَدِّيٍّ بِمُدَّةٍ أَحَالَهَا عَلَى شَخْصٍ آخَرَ مُؤَدِّيٍّ
 بِمُدَّةٍ أَوْ أَوْزَقَصَ فَلَيْسَ لِلشَّخْصِ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ أَنْ
 يَرْجِعَ عَلَى الْمُحْيِلِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُحَالِّ بِهِ مِنْ الشَّخْصِ
 الْآخِرِ الْمَذْكُورِ . وَلَكِنْ ذُكِرَ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (691) أَنَّ زَّهْرًا إِذَا
 ضَوِّقَ مِنْ قَبْلِ الْمُحَالِّ لَهُ يُمْضَايِقُ هُوَ أَيْضًا الْمُحْيِلَ وَإِذَا
 احْتَالَ رَجُلٌ بِالْمَالِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ أَحَالَهُ عَلَى
 آخِرٍ إِلَى أَجَلٍ مِثْلَ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ
 يَرْجِعَ عَلَى الْأَصْلِيِّ حَتَّى يَقْبِضَهُ الطَّالِبُ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ
 الثَّانِي) . وَإِذَا كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُحْيِلِ وَرِضَاهُ كَانَتْ
 لِلْمُحَالِّ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحْيِلِ بَعْدَ أَنْ يُؤَدِّيَ
 الْمُحَالِّ بِهِ إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ . وَسَبَبُ الرُّجُوعِ هُوَ : أَنَّ زَّهْرًا أَدَّى
 دَيْنَ الْمُحْيِلِ بِأَمْرِهِ رَاجِعَ الْمَادَّةِ (657) وَشَرَحَهَا ، مَثَلًا لَوْ
 أُحْيِلَ مِنْ قَبْلِ الْمُحْيِلِ عَلَى الْمُحَالِّ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فِضَّةٍ .
 أَعْطِيَ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ إِلَى الْمُحَالِّ لَهُ بِطَرِيقَةٍ بَيِّنَةٍ الصَّرْفُ
 ذَهَبًا يَأْخُذُ مِنْ الْمُحْيِلِ فِضَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِهِ
 بِالذَّهَبِ ، وَبِالْعَكْسِ إِذَا أُحْيِلَ دَرَاهِمُ ذَهَبِيَّةً وَأَعْطِيَ الْمُحَالِّ
 عَلَيْهِ فِضَّةً يَأْخُذُ مِنْ الْمُحْيِلِ ذَهَبًا ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ
 بِالْفِضَّةِ .